جامعة الأزهـر الشريـف
كليـة الـشـريـعـة والقـانـون
بتفهـنـا الأشـــراف بـالدقـهـليـــة

الأحكام الخاصة بعقد النقل عبر التطبيقات الذكية

" أوبر نموذجاً "

" دراســـــــــة مقـــارنـــــــة "

دكتور
أحمد التهامي عبد النبي
مـــــــــدرس القـــانـــــــــــون المـــدنـــــــــــي
كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف ـ دقهلية

الأحكام الخاصة بعقد النقل عبر التطبيقات الذكية " أوبر نموذجًا "

احمد التهامي عبدالنبي انور

قسم القانون، كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشراف، دقهلية ، جامعة الازهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني : AhmedAnwar٢٧٧٠.el@azhar.edu.eg

ملخص :

أصبح هذا العصر الذي نعيشه يسمى بعصر الثورة التكنولوجية، ولعل تقنية النقل عبر التطبيقات الذكية من أبرز تلك التطورات، حيث إسهامها على اختلاف أشكالها وألوانها في تقديم سبل الراحة للإنسان، حيث تم التغلب على عامل الوقت الذي يقيد في أحوال كثيرة حركة النقل التقليدية، ولذلك يجب وضع الآليات القانونية اللازمة لحماية العميل في عقد النقل عبر التطبيقات الذكية، وأهمها حماية البيانات الشخصية للعميل.

الكلمات المفتاحية : النقل، تطبيقات ذكية، مسئولية، وسيط الكتروني، بيانات شخصية .

Provisions for a contract for carriage through smart "applications "model Uber

Ahmed Al-Tohamy Abdulnabi Anwar

Department of Law, Faculty of Sharia and Law in Tafahna Al Ashraf, Dakahlia, Al-Azhar University, , Arab Republic of Egypt.

E-mail:AhmedAnwar٢٧٧٠.el@azhar.edu.eg

Abstract:

This era in which we live has become called the era of the technological revolution, and perhaps the technology of transport via smart applications is one of the most prominent of these developments, as it contributes in all its forms and colors to providing comfort to humans, as the time factor that limits in many cases the traditional movement of transport has been overcome. Establishing the necessary legal mechanisms to protect the customer in the contract of transfer through smart applications, the most important of which is the protection of the client's personal data.

Key words: transportation, smart applications, liability, electronic medium, personal data.

مقدمة

الحمد لله خالق الخلق ومبديه، ومرشده إلى الطريق المستقيم ومهديه، والصلاة والسلام على خير خلقه، محمدٍ المبعوث إلى خير الأمم، وعلى آله وصحبه مفاتيح الحِكَم، ومصابيح الظُلَم، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

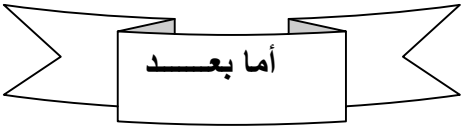

يشهد العالم كل يوم تطوراً تقنياً كبيراً في مختلف مجالات الحياة، لدرجة أن أصبح هذا العصر الذي نعيشه يسمى بعصر الثورة التكنولوجية، ولعل تقنية النقل عبر التطبيقات الذكية من أبرز تلك التطورات، حيث إسهامها على اختلاف أشكالها وألوانها في تقديم سبل الراحة للإنسان.

فأهم ما يميز تلك التقنيات الحديثة في النقل، أنه تم التغلب على عامل الوقت الذي يقيد في أحوال كثيرة حركة النقل التقليدية، وفضلاً عن ذلك إتاحة الفرصة للعميل في إشباع حاجاته من سلع وخدمات يسهل الحصول عليها دون أن يتطلب ذلك وجود مادي لطرفي العقد حال إبرامه.

ونظرا لما تتمتع به مصر من عناصر جذب للاستثمار في مجال الخدمات، وخاصة خدمات نقل الركاب التي تنمو مع الكثافات السكانية المتزايدة، صدرت قوانين جديدة تحكم معاملات وأنشطة لم تكن منظمة تشريعياً ومن بينها أنشطة النقل عبر التطبيقات الذكية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٨م وكذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨٠ لسنة ٢٠١٩م.

ومعظم تلك القواعد متعلقة بالتراخيص، والضرائب، والتأمينات، وجودة الخدمة والرقابة التفتيش عليها، ولم تنظم تفصيلا العلاقة بين الراكب ومقدم الخدمة، لذا اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مطلب تمهيدي وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

مطلب تمهيدي: مفهوم عقد النقل عبر التطبيقات الذكية.

المبحث الأول: خصوصية العلاقة بين الناقل والعميل في النقل عبر التطبيقات الذكية.

المبحث الثاني: النظام القانوني لعقد النقل عبر التطبيقات الذكية.

المبحث الثالث: المسئولية المدنية للناقل للإخلال بحقوق العميل.

الخاتمة. (وتتضمن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها).

مطلب تمهيدي

مفهوم عقد النقل عبر التطبيقات الذكية

الحديث عن عقد النقل عبر التطبيقات الذكية يقتضي أولا أن أبين مفهوم عقد النقل، ثم بيان مفهوم التطبيقات الذكية.

أولا: مفهوم عقد النقل.

عرفت المادة (٢٠٨) من القانون التجاري المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩م عقد النقل بأنه: "اتفاق يلتزم بمقتضاه الناقل بأن يقوم بوسائله الخاصة بنقل شخص أو شئ إلى مكان معين مقابل أجرة".

وعرف بأنه: عقد يلتزم بمقتضاه شخص يطلق عليه أمين النقل بنقل أشياء أو أشخاص من جهة إلى أخرى بواسطة أداة نقل في مقابل أجر. (١)

فالناقل - محل الدراسة- أو أمين النقل (شركة أوبر **Uber**)، وهي شركة عالمية لخدمة النقل البري، مقرها مدينة سان فرانسيسكو بكاليفورنيا، أسسها (ترافيس كالانيك) في ٢٠٠٩م، وتتيح لمستخدميها طلب سيارة من خلال تطبيق أوبر على الهاتف، ويتم الرد بأقرب سيارة من موقع المستخدم الجغرافي، مع تحديد سعر الرحلة وفقًا لوقتها الزمني ومسافتها. (٢)

وفي البداية لا بد من الإشارة إلى أن شركة أوبر هي مجرد سمسار، قامت بعمل تطبيق للنقل عبر الهاتف المحمول، وتأخذ نسبة من كل عملية نقل يقوم بها شركاء التوصيل – السائقين-، حيث يقوم الركاب بطلب سيارة بعد تحديد وجهتهم، وتقوم شركة أوبر بإرسال هذا الطلب إلى أقرب سيارة تابعة للشركة في النطاق الجغرافي للراكب، ثم تقوم بخصم مبلغ من قيمة أجرة السائق.

ولقد قررت محكمة النقض الفرنسية في ٤ مارس ٢٠٢٠م، أن العلاقة التي تجمع بين شركة أوبر والسائق هي عقد عمل، لأن السائق عند اتصاله بتطبيق أوبر، يخضع لرابطة التبعية، وكون السائق ليس ملزما بعدد ساعات معينة لا يمس بوجود علاقة التبعية، حيث يؤدى الخدمة المطلوبة منه بصفته أجيرا وليس عاملا مستقلا، فيحق له مطالبة الشركة بالتعويض أن لم تمكنه من عمله، ومنعه من الدخول على تطبيق الشركة هو إنهاء تعسفيا من قبل الشركة. (٣)

---

(١) د/ علي حسن يونس، عقد النقل، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥ ، ص٣ .

(٢)https://www.uber.com/eg/ar/about/ & https://ar.wikipedia.org/wiki/أوبر

(٣)(١٩-١٣.٣١٦)- Cour de sassation- Chambre social.

ثانيا: مفهوم التطبيقات الذكية.

ينبغي في البداية أن أبين أنواع وسائل التواصل الالكتروني، لنتوصل إلى مفهوم التطبيقات الذكية كأحد أنواع وسائل التواصل الالكتروني.

عرَّفت وسائل التواصل الالكتروني بأنها: " خدمات عبر الإنترنت تهدف إلى إنشاء وربط مجموعات من الأشخاص، تجمعهم اهتمامات أو مصالح مشتركة، أو يرغبون في معرفة اهتمامات وأنشطة الآخرين، وذلك من خلال آليات تسمح بالتفاعل بين المستخدمين "[١].

وبذلك يمكن تقسيم وسائل التواصل الالكتروني إلى صورتين، الأولى مواقع التواصل الإلكترونية، والثانية التطبيقات الإلكترونية – محل البحث-، وذلك على النحو الآتي:

١ - مواقع التواصل الإلكتروني: وهي: " مواقع على الإنترنت، تتيح للأعضاء إنشاء ملف تعريف شخصي عام أو شبه عام، والتعبير عن آرائها رسميًا لأعضاء آخرين، بطريقة مرئية لأي شخص يمكنه الوصول لملفاتهم".[٢]

٢ - التطبيقات الإلكترونية(الذكية):[٣] وهي وسيلة اتصال عبر الهاتف الذَّكي لممارسة مختلف الأنشطة والمهام، من خلال برامج إلكترونية مصممة للتشغيل على الهاتف الذكي، تزود مستخدميها بخدمات مختلفة، كالتسوق والتواصل والترفيه وغيرها.[٤]

وبذلك يمكن تعريف عقد النقل عبر التطبيقات الذكية بأنه: اتفاق من خلال برنامج مصمم للتشغيل على الهاتف الذكي، يتيح لمستخدميه طلب سيارة، وبمقتضاه يلتزم الناقل بأن يقوم بوسائله الخاصة بنقل شخص أو شئ إلى مكان معين مقابل أجرة.

---

(١) Avis du Comité économique et social européen sur: « L'impact des réseaux de socialisation et leur interaction dans le domaine du citoyen /consommateur » du Journal officiel de l'Union européenne: ١٨ mai ٢٠١٠, n°: C ١٢٨, p. ٦٩.

(٢)Tom Hutchison, **Web Marketing for the Music Business** (USA: Elsevier ٢٠٠٨) p: ٢٠١. " web sites that allow members to construct a public or semipublic profile and formally articulate their relationship to other users in a way that is visible to anyone who can access their file".

(٣)https://en.wikipedia.org/wiki/Web_application

(٤) https://www.techopedia.com/definition/٢٩٥٣/mobile-application-mobile-app

المبحث الأول

خصوصية العلاقة بين الناقل والعميل في النقل عبر التطبيقات الذكية

أهم ما يميز عقد النقل عبر التطبيقات الذكية أنه يتم بين متعاقدين لا يجمعهما مجلس حقيقي، حيث يتم التعاقد بينهما بوسائل اتصال تكنولوجية تتم عن بعد، ويتم تبادل الإيجاب والقبول بأسلوب إلكتروني عبر برنامج مصمم للتشغيل على الهاتف الذكي، مما يجعل مجلس العقد افتراضيا.

ولا شك أن الرضا هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقة العقدية، مما يجعل الإيجاب والقبول الإلكتروني لا يختلف كثيرا عن نظيره التقليدي،[١] ومع هذا فلعقد النقل عبر التطبيقات الذكية خصوصية في العلاقة بين الناقل والعميل، تنبع من الوسيلة المستخدمة في التعبير، مما يترتب على تلك الخصوصية آثار مترتبة عليها، ولذلك سأوزع الدراسة في هذا المبحث على مطلبين يتناول الأول خصوصية الإبرام، ويختص الثاني بالآثار المترتبة على خصوصية العلاقة.

المطلب الأول

خصوصية الإبرام

يتسم عقد النقل عبر التطبيقات الذكية بأن التعبير عن الإرادة بين الناقل والعميل يتم عن بعد، كما أنه يستخدم الوسائط الالكترونية على شبكة الانترنت، وهذا ما يجعل إيجاب الناقل يتميز بأنه مستمر، ولذلك يمكن القول إن إبرام عقد النقل عبر التطبيقات الذكية يتميز ببعض الخصوصية أهمها:

أولا -يتم التعبير عن الإرادة بين الناقل والعميل عن بعد:

لا شك أن عقد النقل عبر التطبيقات الذكية من العقود الرضائية التي تنشأ بمجرد تبادل الإيجاب والقبول بين طرفيه- شركة أوبر والعميل- ، فالرضا يعتبر الشرط الأساسي والبديهي لقيام العقد، ومن ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات، أي بمجرد الاتفاق بين الطرفين على شروطه وعناصره من تحديد نوع السيارة التي سيستخدمها العميل ومكان الذهاب والأجرة،[٢] وهذا ما يتفق مع الفقه الإسلامي من إن الأساس في العقود هو صدور ما يدل على الرضا بصورة واضحة مفهومة، وذلك متحقق في عقد

---

(١) د/ سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، نظرية العقد، المجلد الأول الجزء الثاني، الطبعة الرابعة القاهرة عام ١٩٨٧م ص ١٣٢.

(٢) د/ عمر خالد زريقات، عقود التجارة الالكترونية عقد البيع عبر الانترنت دراسة تحليلية، دار الحامد- عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ ، ص١٠٩ .

النقل عبر التطبيقات الذكية، وما التطبيق إلا وسيلة لتوصيل وتسهيل التعبير عن الإرادة فحسب.[١]

حيث تقدم شركة أوبر إيجابا من خلال عرض خدماتها، والتي تتمثل في نقل الركاب من خلال رسائل البيانات عبر وسيط الكتروني- تطبيق عبر الهاتف-، ويتلقى العرض أي شخص طبيعي يستخدم تطبيق أوبر عبر الهاتف للحصول على خدماتها.[٢]

وبداية ينبغي ألا يكون مجرد الضغط على أيقونة القبول من قبل من وجه إليه الإيجاب كافيا، للتعبير عن موافقته وقبوله بشروط العقد الالكتروني، بل الواجب تحديد الإطار القانوني للقبول الذي يضمن صدوره عن إرادة حرة متبصرة، حتى لو تتطلب الأمر وجوب الكتابة كإجراء شكلي يؤكد الرضاء.[٣]

ولكون عقد النقل عبر التطبيقات الذكية ينتمي إلى طائفة العقود المبرمة عن بعد، لذا فهو يخضع للقواعد الخاصة بحماية العميل في العقود المبرمة عن بعد، والتي من شأنها أن تفرض على الناقل العديد من الالتزامات والواجبات تجاه العميل، ومنها تحديد هوية السائق، وعنوانه، ورقم تليفونه، ورقم السيارة وأوصافها، والسعر المقابل للخدمة، وطريقة الدفع أو السداد.[٤]

والأصل أن يكون للراكب خيار الرجوع عن التعاقد خلال المدة المحددة قانوًنا، وإعادة إخطار الناقل بعدوله عن طلب الخدمة خلال مدة لا تتجاوز ميعاد التسليم، جاء بهذا الحق في العدول توجيه الاتحاد الأوروبي،[٥] رقم (٦٦) لسنة١٩٩٧ بشأن حماية المستهلك في العقود المبرمة عن بعد والصادر في ٢٠ مايو١٩٩٧ .[٦]

---

(١) جاء في حاشية الدسوقي:" لو عرض رجل سلعته للبيع وقال: من أتاني بعشرة فهي له فأتاه رجل بذلك إن سمع كلامه أو بلغه فالبيع لازم وليس للبائع منعه، وإن لم يسمعه ولا بلغه فلا شيء له". حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، طبعة دار الفكر جـ ٣ ص ٤.

(٢) ورد في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية: " في سياق تكوين العقود، وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، يجوز استخدام رسائل البيانات للتعبير عن العرض وقبول العرض". المادة (١١) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية، منشورات الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٠.

(٣) د/ مندي عبد الله حجازي , التعبير عن الإرادة عن طريق الانترنيت واثبات التعاقد الالكتروني , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , ٢٠١٠ , ص٢٥٥ .

(٤) د/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل،الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، الطبعة الأولى، الكويت ، جامعة الكويت،٢٠٠٣ ص٨٩ .

(٥) التوجيه هو تشريع وفق نظام القوانين في الاتحاد الأوروبي؛ والذي يلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتطبيقه من حيث المضمون ولكن من غير الإلزام بالكيفية. ويختلف التوجيه في قوانين الاتحاد الأوروبي عن التنظيم، حيث أن الأخير يجب أن يدخل قانوناً في حيز التنفيذ في الدول الأعضاء .

https://ar.wikipedia.org/wiki

(٦) د/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق ص٨٩ .

لكن في الحقيقة ما يحدث هو أن حق عدول الراكب عن الرحلة (الخدمة) لا يكون مجانا، بل مقابل غرامة مالية اثنا عشر جنيها تقريبا، وهذا ما يجعل بعض السائقين يقبل بتوصيل الركاب، ثم لا يذهب إلى نقطة الالتقاء المحددة، وفي هذه الحالة لا يكون أمام الراكب إلا أن يعدل عن الخدمة حتى يستطيع طلب سيارة أخرى من خلال التطبيق.

ثانيا - يتم العقد بين الناقل والعميل عبر وسيط إلكتروني:

يتطلب العقد بين الناقل والعميل وجود وسيط إلكتروني - برنامج مصمم للتشغيل على الهاتف الذكي - لتقديم الخدمة عبر الإنترنت، فالإيجاب بين الناقل والعميل يتم عبر التطبيق الإلكتروني، وهو يشبه كثيرا الإيجاب الصادر عبر الصحف أو التلفاز، أو عبر الشاشات الموضوعة في الساحات والطرق العامة، فيكون إيجابا مستمرا على مدار الساعة، ويعتبر موجها للجمهور وليس إلى شخص معين، وعادة ما يكون هذا الإيجاب محددا بزمن أو معلقا على شرط ما، ومن ذلك حق شركة أوبر في تعديل ثمن الخدمة في ساعات الازدحام مثلا.[١]

وفي حالة ما إذا تم سحب الإيجاب عبر غلق التطبيق الالكتروني فهذا التصرف يعد إنهاء له واعتباره كأن لم يكن، لعدم إمكانية الإطلاع عليه للمتعاقدين من خلال التطبيق، أما في حالة اختفاء الإيجاب لأسباب ناتجة عن خلل فني، فهذه الأسباب لا علاقة للموجب بها ولا تمنع دون بقاء الإيجاب قائما، لأن الخلل في وسائل معالجة البيانات الذي يتم من خلالها إرسال الإيجاب ليس إنهاء للإيجاب، وبالتالي لا ينعدم الأثر القانوني للإيجاب طيلة فترة سحبه أو اختفائه من التطبيق في هذه الحالة.[٢]

وفي الحقيقة فإن إبرام عقد النقل عبر وسيط الكتروني قد يثير التساؤل حول صحة إبرام القاصر لمثل هذا النوع من العقود والتي لا يستطيع مقدم الخدمة أن يتبين حقيقة سنه.

وأرى مع البعض ضرورة تبني الوضع الظاهر، واعتبار العقد المبرم بين القاصر وشركة أوبر عقد صحيحا حماية لشركة أوبر من إهمال المسئول عن رقابة الصغير.[٣]

---

(١) د/عقوني محمد، الإيجاب و القبول في العقد الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد السابع ص ٩٧

(٢) د/إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مرجع سابق،ص٩١ .

(٣) د/أسامة أبو الحسن مجاهد ، مرجع سابق،ص٩٥ .

لكن ما يعاب على هذا التطبيق وبحق هو عدم وجود أي ضمانات حماية للعلاقة بين السائق والراكب، وخاصة في العلاقة المالية التي تنشأ بينهما، حيث فقط تضمن شركة أوبر حصولها على حقها المالي من خلال الخصم من محفظة السائق، لكن ليس هناك أي ضمانات للراكب إن أدعى السائق من خلال إرسال رسالة لشركة أوبر أن الراكب لم يدفع مقابل الخدمة فيتم الخصم من المحفظة الالكترونية للراكب، أو أدعى الراكب أنه دفع مبلغ يتعدى مقابل الخدمة فتقوم الشركة بخصم المبلغ الباقي من المحفظة الالكترونية للسائق.

لذلك يجب على المشرع أن ينص على قواعد تضبط العلاقة بين السائق والراكب من خلال توحيد قواعد الدفع بأن تكون الكترونية، يقوم الراكب مسبقا بشحن مبلغ في محفظته وتقوم الشركة تلقائيا بخصم المبلغ المحدد مسبقا للرحلة من محفظة الراكب.

المطلب الثاني

الآثار المترتبة على خصوصية الإبرام

ترتيبا على ما سبق، فإن عقد النقل عبر التطبيقات الذكية من العقود ذات الطابع الالكتروني، ويترتب على ذلك أن ما يصدر من الناقل هو إيجاب وليس دعوة للتعاقد، لا يمكن تعديله بين الناقل والعميل، كما يتسم بأنه من قبيل عقود الإذعان، ويترتب على ذلك أن الناقل ملزم بتبصير العميل، ولذلك يمكن القول إن لخصوصية إبرام عقد النقل عبر التطبيقات الذكية بعض الآثار أهمها:

أولا: ما يصدر من الناقل هو إيجاب وليس دعوة للتعاقد: أجاز قانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الأونسيترال استخدام رسائل البيانات للتعبير عن العرض وقبول العرض،[١] وكذلك مشروع التجارة الالكترونية المصري في المادة (١٥) منه.[٢]

فما يصدر من الناقل في عقد النقل هو تعبير بات – إيجاب- موجه إلى العملاء عبر شبكة الانترنت بقصد إبرام عقد في مجال خدمات النقل، حتى ولو علقت الشركة خدماتها على بعض الشروط مثل تغير السعر في وقت الازدحام مثلا.[٣]

فهناك فارق بين الإيجاب يميزه عن الدعوة للتعاقد، فوظيفة الدعوة إلى التعاقد هي مجرد الإعلان من صاحبها عن رغبة في التعاقد، من أجل الكشف عن من تكون لديه رغبة مقابلة، بينما الإيجاب يهدف إلى تحقيق مشروع كامل المعالم، قابل أن يتحول إلى عقد متكامل الأركان بمجرد إعلان من يوجه إليه قبوله على محتوى العرض المقدم.[٤]

ولا شك أن تحديد ما إذا كان التعبير الصادر عبر الوسائط الالكترونية إيجابا ملزما، أم مجرد دعوة للتعاقد، يعتمد على طريقة العرض لهذا التعبير، فإذا كان العرض يتمثل في إعلان عن منتج يدعو الجمهور إلى شرائها دون تحديد التفصيل الدقيق، فإن العرض في هذه الحالة لا يمثل إيجابا، لأنه لا يشتمل على التفصيل والجزم اللازمان ليصبح إيجابا، أما إذا كان المُنتج قد عرض سلعته واصفا إياها محددا مزاياها وثمنها ويعلن استعداده لإرسالها إلى كل من يطلبها بالشروط المبينة في الإعلان، فإن هذا العرض يعبر

---

(١) " في سياق تكوين العقود وما لم يتفق الطرفان، يجوز استخدام رسائل البيانات للتعبير عن العرض وقبول العرض." المادة (١١) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية، منشورات الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٠.

(٢) " تعتبر الإعلانات ووثائق الدعاية المرسلة أو المبثوثة عن طريق وسائط الكترونية وثائق تعاقدية مكملة للعقود..... ويلتزم أطراف التعاقد بكل ما ورد فيها".

(٣) د/ محمد حسين منصور ص ٦٨.

(٤) د/ محمد نصر الدين منصور، عقد البيع في القانون المدني، دار الثقافة الجامعية القاهرة عام ١٩٩٨م ص١٢٨.

عن إرادة صاحبه في الالتزام بالتعاقد مع كل شخص يبدي قبوله، ويعتبر إيجابا صريحا.[١]

وبذلك يكون العرض الموجه من شركة أوبر للجمهور إيجابا جازما صحيحا، لأنه يتضمن تحديدا دقيقا وافيا كل العناصر الجوهرية للتعاقد تحديدا نافيا للجهالة، من حيث تحديد هوية السائق وعنوانه ورقم تليفونه ورقم السيارة وأوصافها والسعر المقابل للخدمة وطريقة الدفع.

وهذا الحكم يتفق مع الفقه الإسلامي، فالإعلان العام المشتمل على الشروط والمواصفات المطلوبة للمعقود عليه بشكل يزيل الجهالة عنه، يعتبر إيجاباً يستمر إلى أن يتصل به القبول، أو يحدث عارض يقطعه، ويتجلّى هذا الحكم بصورة واضحة في العبارة التالية:" لو عرض رجل سلعته للبيع وقال: من أتاني بعشرة فهي له فأتاه رجل بذلك إن سمع كلامه أو بلغه فالبيع لازم وليس للبائع منعه، وإن لم يسمعه ولا بلغه فلا شيء له".[٢]

وجه الدلالة : أن عرض البائع سلعته للبيع بثمن معين لم يكن موجهاً إلى شخص محدد , وإنما أراد به الإعلان لجمهور الناس، بدلالة الاسم الموصول (من) الذي يفيد العموم، فلو لم يكن الإعلان أو العرض إيجاباً حقيقياً جدياً لما اعتُبر بلوغ المشتري السلعة المعروضة قبولاً يلزم به العقد وينفذ، وبذلك يجوز للشخص أن يعرض إيجابه عبر شبكة الانترنت، ثم يتلقى القبول فيتم العقد.[٣]

<u>ثانيا- عدم إمكانية تعديل الاتفاق بين الناقل والعميل:</u> ضرورة وجود وسيط إلكتروني– التطبيق- لإبرام العقد بين الناقل والعميل، تؤثر على إمكانية تعديل الاتفاق بين الناقل والعميل.

فموقع شركة أوبر يقدم إيجاباً لمنتجات أو خدمات إلى الجميع دون تحديد لشخص بعينه، وعندئذ تكون الحرية لكلّ من يستخدم ذلك التطبيق في التعاقد من خلال الدخول على التطبيق الخاص بالشركة، وتحديد نوع الخدمة كتحديد مكان الذهاب والإياب ونوع السيارة التي يقبل بتقديم الخدمة له، ثم الضغط على أيقونة القبول، ويثور التساؤل عمّا إذا كان يمكن لسائق السيارة – وسيلة النقل الخاصة لشركة أوبر- والعميل أن يتفقا على تعديل الاتفاق المبرم من خلال تطبيق أوبر ؟

---

(١) د/ ممدوح محمد مبروك، أحكام العلم بالمبيع وتطبيقاته في ضوء تقدم وسائل التكنولوجيا المعاصرة، دار المكتب الفني للإصدارات القانونية القاهرة عام ١٩٩٩م ص ٥٨١.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، طبعة دار الفكر جـ ٣ ص ٤.

(٣) د/ عبد العزيز فرج، التعاقد بالوسائل المعاصرة دراسة فقهية مقارنة، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١. ص ٢٧٨

في الحقيقة أن إمكانية تعديل الاتفاق المبرم من خلال تطبيق أوبر أمر مستبعد في الواقع، لأن العميل بمجرد طلب السيارة من خلال التطبيق، لا يمكن له أن يعدل من طلبه، وبمجرد وصول السيارة لا يمكن للناقل أن يعدل من المكان الذي حدده العميل كمكان لوجهته عبر التطبيق، فهو مجرد تابع لشركة أوبر.

ومع هذا فإن احتمال الخطأ يبقي قائماً؛ حيث إن الضغط على زر القبول قد يقع زلة من غير قصد ولا إرادة من العميل، وخير الحلول في هذا المجال لتجنب أخطاء اليد وما شابه أثناء الدخول على تطبيق أوبر , أن يتم التأكيد على القبول عبر وسائل تذكيرية مثل " هل تؤكد القبول ؟ , " والإجابة " بنعم أو لا, " أو من خلال الضغط على أيقونة القبول مرتين , ومن ثم يؤكد عزمه على القبول بالضغط على أيقونته، فمثل هذه الحلول تحقق المصلحة والتوازن والاستقرار , لذا فهي جديرة بالاعتماد .

ثالثا- التزام الناقل بتبصير العميل: مركز شركة أوبر في مجال خدمة النقل الالكترونية أقوى بكثير من مركز الراكب، والذي يمثل الطرف الضعيف حيث يفتقر إلى الخبرة والمعرفة الكافية بالخدمة التي يهدف إلى الحصول عليها، بالإضافة إلى جهله بقواعد المعلومات المتعلقة بسياسة الاستخدام وسياسة الخصوصية، لذا يعتبر التزام شركة أوبر بتبصير العميل وتزويده بجميع المعلومات الضرورية للتعبير عن إرادته من أهم الالتزامات التي تقع على عاتقه. (١)

فيجب تبصير العميل بكل المعلومات الضرورية قبل إبرام العقد بين الناقل والعميل، كحقه في العدول عن الخدمة أم لا، وكيفية ممارسة العدول، وكل ما من شأنه إزالة أي لبس أو غموض لدى العميل بلغة سهلة وواضحة يفهمها، وهذا قد يخفف من المشكلات التي قد تترتب على عدم إمكانية تعديل الاتفاق بين الناقل والعميل.

رابعا: من قبيل عقود الإذعان: تقوم فكرة الإذعان في العقود من الناحية القانونية على المادة (١٠٠) من القانون المدني التي تنص على أن القبول في عقود الإذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها، وبالأخص أن كانت تلك الشروط تحتوى على بنود مجحفة لأحد الأطراف.

ولا شك أن هناك احتكاراً فعلياً من قبل شركة أوبر فلا توجد معها سوى شركة واحدة – شركة كريم- تتوفر فيها التقنيات اللازمة لتقديم خدمة النقل عبر التطبيقات الحديثة، كما أن الخدمة التي تقدمها أصبحت ضرورية للمستهلك، بحيث لا يمكن يستغني عنها بعض الأشخاص في الحياة العصرية الحالية. (٢)

---

(١) د/ خالد جمال أحمد حسن، الالتزام بالإعلام قبل التعاقد، دار النهضة العربية القاهرة عام ١٩٩٦، ص ٨١.

(٢) د/ عبدالرزاق السنهوري، المرجع السابق جـ ١ ص ٢٢٩.

وتلجأ شركة أوبر إلى استخدمها سلطاتها في عقود الإذعان ووضع بعض الشروط المجحفة، ومن ذلك فرض غرامة في حال تأخر العميل خمسة دقائق بحد أقصى عن نقطة الانتظار أو إلغاء الرحلة، في حين أن العميل –الراكب- لا يحصل على أي تعويضات في حال تأخر السائق.

ولذلك أرى وجوب تطبق الحماية التشريعية لعقود الإذعان في القانون المدني المصري، والتي نصت عليها المادة (١٤٩) بقولها: "إذا تم العقد بطريق الإذعان، وكان قد تضمن شروطا تعسفية، جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط، أو آن يعفي الطرف المذعن منها، وذلك وفقا لما تقضي به العدالة، ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك"، وهذه المادة أداة قوية بيد القاضي يحمي بها المستهلك من الشروط التعسفية التي تفرضها عليه شركات الاحتكار.

المبحث الثاني

النظام القانوني لعقد النقل عبر التطبيقات الذكية

يطرح عقد النقل عبر التطبيقات الذكية تساؤلا حول الأساس القانوني الذي يبنى عليه هذا العقد، وكذلك الآليات القانونية لحماية العميل في هذا العقد، فما طبيعة عقد النقل للأشخاص عبر التطبيقات الذكية وأين يمكننا تصنيفه ؟

المطلب الأول

طبيعة عقد النقل عبر التطبيقات الذكية

ذكرت سابقا أن اتفاق النقل عبر التطبيقات الذكية يتم من خلال برنامج يتيح لمستخدميه طلب سيارة من خلال التطبيق على الهاتف، ويلتزم بمقتضاه الناقل بأن يقوم بوسائله الخاصة بنقل شخص أو شئ إلى مكان معين مقابل أجرة، وبذلك يتبين أن هذا العقد من العقود الملزمة لجانبين.

وكذلك من حيث المبدأ هو من العقود الرضائية الواردة على عمل، لأنه لا يقوم إلا بتطابق إرادتي الأطراف المتعاقدة(شركة أوبر والعميل)، ويكون صحيحا بمجرد اتفاق طرفي العقد وتبادل الإيجاب والقبول دون أن يتوقف ذلك على القيام بأي إجراء أخر.

ولذا عند النظر في طبيعية هذا العقد نجد أنه أقرب إلى عقود المقاولة، فالناقل يتعهد أن يؤدي عملا وهو الالتزام بنقل شخص إلى مكان معين وفي وقت محدد دون أن يخضع لرقابته أو إشرافه، مقابل أجر يتعهد بمقتضاه الراكب، وجوهر عقد المقاولة أن المقاول ينجز العمل المطلوب منه دون أن يخضع لرقابة أو إشراف رب العمل وهذا ما يميز المقاولة.[1]

وعليه يعتبر عقد النقل من الأعمال التجارية بالنسبة للناقل سواء أشرف عليها شخص طبيعي أم شخص معنوي، كما أن الناقل في هذه الحالة يعد يمتهن مهنة المقاولة في نقله للمسافرين وهي عمل تجاري بالنسبة للناقل وحده، أما بالنسبة للمسافر فتتحدد طبيعة عمله وفقا لصفة هذا الأخير مدنيا كان أم تجاريا.

---

[1] د/ محمد لبيب شنب، شرح أحكام عقد المقاولة، طبعة عام ١٩٦٢م دار النهضة العربية- القاهرة ص ١٥. فتتميز المقاولة عن البيع بحسب قيمة المادة إلى العمل فإذا كانت قيمة العمل تفوق كثيرا قيمة المادة وهذا هو الحال هنا فالعقد مقاولة، وأن كانت قيمة المادة تفوق قيمة العمل فالعقد بيعا لشيء مستقبل. د/ السنهوري، المرجع السابق، جـ ٧ فقرة ٦ ص٣٤.

المطلب الثاني

الآليات القانونية لحماية العميل في عقد النقل للأشخاص عبر التطبيقات الذكية

السؤال الذي يطرح نفسه في البداية عند تحديد الآليات القانونية لحماية العميل في عقد النقل عبر التطبيقات الذكية هو تحديد طبيعة التزامات الناقل هل هي التزامات بتحقيق نتيجة، أم مجرد التزامات ببذل عناية، أم تتنوع التزاماته حول تحقيق النتيجة وبذل العناية؟

ولقد تعددت المعايير التي اقترحها الفقه للتفرقة بين نوعي الالتزام، وتنقسم هذه المعايير إلى معايير ذاتية، ومعايير موضوعية،[١] ومن أهم هذه المعايير معيار الاحتمال، ويظهر معيار الاحتمال عند وجود أسباب مستقلة تساهم في تحقيق النتيجة، ففي هذه الحالة يكون المدين ملزماً ببذل عناية، وعندما يقل نصيب الاحتمال في تحقيق النتيجة كان المدين ملزماً بتحقيق نتيجة، وهناك معيار الإرادة حيث يتم تحديد مضمون الالتزام بناء على إرادة طرفي الالتزام، وهناك معيار الأداء المحدد والذي بمقتضاه يكون التزام المدين التزاماً بتحقيق نتيجة متى كان المدين ملتزما بتحقيق أداء معين، فإن لم يكن محددا كان الالتزام ببذل عناية.[٢]

وبتطبيق أحكام هذه النظرية على عقد النقل عبر التطبيقات الذكية، يتبين الآتي:

(أ): تهيئة السيارة المعدة للنقل كما هو محدد بتطبيق الشركة.

يلتزم الناقل بأن يهيئ للراكب السيارة المتفق عليها، ولقد نصت على ذلك المادة ٢٦١ من قانون التجاري المصري على انه إذا اضطر الراكب إلى استعمال مكان في درجة أدنى من الدرجة المبينة في بطاقة النقل وخلافاً على ما أتفقأ عليه جاز للمسافر مطالبة الناقل برد الفرق بين أجرتي الدرجتين.

ولذلك يجب على الناقل أن يقوم بعملية النقل وفقاً لما اتفق عليه في العقد المبرم عبر التطبيق، فإذا أخل الناقل بهذا الالتزام وأضطر الراكب إلى الانتقال بسيارة أقل في المواصفات من السيارة المتفق عليها، ضمن القانون له استرداد الفارق إذا كان قد دفع فعلا، مع الاحتفاظ بحقه في المطالبة بالتعويض.

---

[١] Marc THEWES," De la distinction entre obligations de moyens et obligations de résultat: pile ou face?" ٥ juin ٢٠١١. no ١٥. p. ٦١. http://www.jtl.lu.

[٢] د/ عبد القادر أقصاصي، الالتزام بضمان السلامة في العقود، ص ٢٤٣: ٢٤٧ طبعة عام ٢٠١٠م دار الفكر الجامعي- الإسكندرية.

ولذلك فالتزام الناقل بتهيئة السيارة المعدة للنقل كما هو متفق عليه بتطبيق الشركة، هو التزام بتحقيق نتيجة، حيث إنه ملزم بان يقوم بعملية النقل وفقاً لما اتفق عليه في العقد.

(ب): الالتقاء في النقطة المحددة وإيصاله لوجهته المحددة بتطبيق الشركة.

في البداية يجب على السائقين أن يلتزموا بالنقطة المحددة في التطبيق لنقل الركاب، والذي حدد مسبقا من خلال الموقع الجغرافي الذي حدده الراكب.

كما يجب أن يتم نقل الراكب بسيارات صالحة للنقل من جميع الوجوه، حتى يمكن إيصال الراكب إلى الجهة المقصودة في أقرب وقت للميعاد المتفق عليه، فإذا أخل الناقل بتنفيذ ما ورد في التطبيق، وتأخر في إيصال الراكب في الميعاد المحدد في التطبيق، كان الناقل مسئولا عن تعويض الضرر الذي يصيب الراكب جراء ذلك.[١]

والتزام الناقل بإيصال الراكب لوجهته المحددة بتطبيق الشركة هو التزام بتحقيق نتيجة، ولذلك إذا تعطلت وسيلة النقل في أثناء السفر، التزم الناقل بتامين وسيلة نقل أخرى لتمام السفر، وعلى الناقل أن يؤمن للمسافر الراحة المناسبة أثناء السفر.

(ج): ضمان سلامة العميل.

على الناقل إيصال الراكب سليماً إلى جهة الوصول ويطلق على هذا الالتزام بالسلامة، وهو التزام أساسي لا يمكن للناقل التخلص منه فكل شرط يتضمن إعفاء الناقل كلياً أو جزئياً من هذا الالتزام يعد باطلاً، ويضمن الناقل سلامة الراكب أيا كانت الواسطة المستخدمة في التنقل وحتى لو تم النقل بالمجان.[٢]

فالتزام الناقل بتوصيل الراكب سالماً هو التزام بنتيجة، وهي الوصول بالراكب سالماً إلى الجهة المقصودة فإذا أصاب الراكب ضرر فإن الناقل يكون قد اخل بتنفيذ التزامه لأنه لم يحقق النتيجة المطلوبة، ويمتد التزامه بالمحافظة على سلامة الراكب من وقت الشروع في الصعود بواسطة النقل ولغاية النزول منها عند الوصول.

فالناقل ملتزم بضمان سلامة الراكب وإيصاله إلى الجهة المتفق عليها سليماً، وهو التزام بتحقيق نتيجة، بحيث إذا أصيب الراكب فانه يكفي أن يثبت انه أصيب أثناء تنفيذ عقد النقل، ويعتبر هذا منه دليلا لعدم قيام الناقل بالتزامه، ومن ثم تقوم مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه، ولا ترتفع مسؤولية الناقل عن سلامة الركاب إلا إذا اثبت هو أي الناقل أن الضرر الحاصل للركب قد نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ من المضرور أو عن خطأ من الغير.[٣]

---

[١] نفس المعنى ما ذهبت إليه المادة ٢٦٣ من قانون التجارة المصري.
[٢] نفس المعنى ما ذهبت إليه المادة ٢٦٤ من قانون التجارة المصري.
[٣] مجموعة أحكام نقض س ٣ ص٥٢٢ .

(د) حماية البيانات الشخصية للعميل.

تقوم المواقع الالكترونية عادة عند التسجيل عليها بوضع نوعين من السياسات على موقعها: سياسة للخصوصية، وسياسة الاستخدام،[١] تشرح سياسة الخصوصية ماهية المعلومات الشخصية التي يتم جمعها وكيفية استخدام الموقع للبيانات المجمعة، ويتم توضيح كل أو بعض الطرق التي يتم بها جمع وتخزين بيانات المستخدم، أو حفظها بسرية، أو الإفصاح عنها والتحكم بها ، أو تداولها مع طرف ثالث، بينما تقوم سياسة الاستخدام بإعلام المستخدم عن قواعد استخدم الموقع وما هو مسموح به، وما تعتبره إدارة الموقع انتهاكاً يلزم وقف حساب المستخدم أو إلغائه.

وقد عرفت المادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية المصري البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠م بأنها: " أي بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق الربط بين هذه البيانات وأي بيانات أخرى، كالاسم، أو الصوت، أو الصورة، أو رقم تعريفي، أو محدد للهوية عبر الانترنت، أو أي بيانات تحدد الهوية النفسية، أو الصحية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية "[٢].

ويقصد بالخصوصية:[٣] كافة المعلومات الشخصية التي يعتبرها الشخص ذات أهميه بالنسبة له، ولا يكون لديه رغبه في معرفة أشخاص آخرين بهذه المعلومات.[٤]

والحق في خصوصية البيانات الشخصية من قبيل الحقوق اللصيقة بالشخصية، لما لها من ارتباط وثيق بالكيان الشخصي للإنسان، حيث تشمل على جميع البيانات التي يكون من شأنها تحديد هوية الشخص.[٥]

وبالتالي يمكن أن يتفاعل مستخدمو شبكة الانترنت مع بعضهم البعض، أو في طلب السلع والخدمات؛ ومع هذا فهناك بعض المخاوف حول أمن وخصوصية البيانات

---

[١] بالدخول على سياسة الخصوصية لموقع أوبر لم تضع سياسات معينة بل أحالت إلى نفس السياسات الموجودة لدول أخرى كالدنمارك والمكسيك وهذا أمر منتقد بل كان يجب وضع سياسات باللغة العربية لتسهل على مستخدمين الموقع التعرف عليها. https://privacy.uber.com/

[٢] قانون حماية البيانات الشخصية المصري المنشور في الجريدة الرسمية، عدد ٢٨مكرر(هـ) في ١٥ يوليو ٢٠٢٠م.

[٣] لم يرد في الدستور المصري ولا في قانون العقوبات أي تعريف للخصوصية، فالمشرع استعمل تعبير (حرمة الحياة الخاصة) ولم يستخدم مصطلح الخصوصية، ويرى البعض أن المصطلح الأخير يفضل التعبير الذي استخدمه المشرع المصري؛ لأن عبارة الحياة الخاصة قد يثير في الذهن الارتباط بمكان معين. د/ مصطفي أحمد عبد الجواد حجازي، المسئولية المدنية للصحفي عن انتهاك حرمة الحياة الخاصة، طبعة دار النهضة العربية / القاهرة عام ٢٠٠٤م، ص ٥٠.

[٤] د/ محمد أحمد المعداوي، حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، دراسة مقارنة ، كلية الحقوق جامعة بنها العدد الثالث والثلاثون الجزء الرابع ص ١٩٥٤ هامش (٥).

[٥] د/ أحمد محمد حسان، نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة، دراسة مقارنة، طبعة دار النهضة العربية عام ٢٠٠١م، ص ٤٤. .

الشخصية التي يُدلى بها، ولا شك أن العصر الرقمي ساهم بشكل كبير في تآكل خصوصية البيانات الشخصية للمستخدمين؛ وقد ترتب على التدفق الهائل لهذه المعلومات أن أصبحت هذه المعلومات مملوكة ملكية شائعة بعد أن كانت مملوكة ملكية خاصة، وتبدو الخطورة في تقديم هذه المعلومات على المواقع من أجل استخدامها في أغراض إجرامية أو أغراض تجارية؛ كما أن تجميع وإطلاق هذه المعلومات على هذه المواقع يجعل من الصعب بعد ذلك السيطرة عليها.[١]

فلم تعد تقتصر البيانات الشخصية على البيانات التقليدية كالاسم واللقب والعنوان، بل اتسعت لتشمل صورة الشخص وصوته؛ كما أنها تضمنت بعض البيانات المتعلقة بالشخص ذاته من حيث قدرته المالية وسلوكياته وعادته وميوله وأذواقه؛ والأكثر من ذلك كله البيانات التي تتعلق بجسم الإنسان لكونها بيانات فريدة ودائمة وقابله للقياس؛ حيث يمكن من خلال الأجهزة التقنية الحديثة تحديد هوية الشخص مثل بصمة الأصابع، وتحليل قزحية العين، أو شكل الوجه. [٢]

والبيانات ليست على مستوى واحد من المخاطر، كما هو الحال مع البيانات الحساسة، كالبيانات الوراثية، والأوضاع الاجتماعية، والبيانات التي تتعرف على الشخص، من خلال خصائصه الطبيعية.[٣]

حيث عرف المشرع الفرنسي البيانات الشخصية فى ضوء القانون رقم ٨٠١ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بحماية البيانات الشخصية؛ حيث نصت المادة الثانية على إنه " يعتبر بيانا شخصيا أى معلومات تتعلق بشخص طبيعي معروف هويته أو يمكن التعرف علي هويته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو يمكن تحديد هويته بالرجوع إلى الاسم ورقم تعريفه الشخصي وبيانات الموقع.

ولذلك الشخص المعنى بالمحافظة على بياناته الشخصية هو كل شخص طبيعي تكون معطياته الشخصية موضوعا للمعالجة؛ كالبيانات المدرجة في الملف الشخصي للموظف بقسم شئون الموظفين؛ كما ينطبق أيضا على النتائج الخاصة بالفحص الطبي للمريض في ملفه الطبي الموجود بالمستشفى، أو صوره أو فيديو لشخص أثناء إجراء مقابلة معه.[٤]

---

[١] د/ محمد أحمد المعداوي المرجع السابق ، ص ١٩٥٣، أيضا د. زياد خليفة العنزي ، المسئولية القانونية عن طرد عضو من المجموعة فى مواقع التواصل الاجتماعي فى التشريع الأردني ، مجلة علوم الشريعة والقانون ، المجلد ٤٥ ، العدد الثاني ، ٢٠١٨ ، ص ٢٠٩ .

[٢] د/ جبالي أبو هشيمة كامل ، حماية البيانات الشخصية فى البيئة الرقمية ، بحث مقدم إلى مؤتمر العصر الرقمي وإشكالياته القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، فى الفترة من ١٣ - ١٢ ابريل ٢٠١٦ ، ص ٤.

[٣] د/ منى الأشقر جبور، د/ محمود جبور، البيانات الشخصية والقوانين العربية، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، الطبعة الأولى بيروت – لبنان ٢٠١٨ ص ٩١

[٤] د/ محمد أحمد المعداوي المرجع السابق، ص ١٩٤٩، د/ منى الأشقر جبور، د/ محمود جبور المرجع السابق، ص ٨٤

وفي الحقيقة حظيت البيانات الشخصية للأفراد الطبيعيين في البيئة الرقمية بحماية الدستور المصري، الذي يعتبرها حقا أساسيا من حقوق الإنسان طالما أنها ترتبط بحرمة الحياة الخاصة للمواطنين؛ وهذا هو ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور المصري.

وكذلك نصت المادة (٣١) من القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٨ والخاص بالنقل عبر تكنولوجيا المعلومات، بربط شبكات مقدم خدمات النقل مع الجهات الأمنية عن طريق شبكات خاصة افتراضية، وتأمين تلك المعلومات، وتقديم تقرير سنوي للمركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسب والشبكات بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

ومع هذا فتداول هذه البيانات الشخصية عبر شبكة الإنترنت يتطلب مزيدا من الاحتياطات والإجراءات الخاصة اللازم إتباعها خلال تدفقها بين دول العالم، من أجل الحفاظ على خصوصية هذه البيانات، ولا شك أن التزام الناقل بحماية البيانات الشخصية هو التزام بنتيجة.

المبحث الثالث

المسئولية المدنية للناقل للإخلال بحقوق العميل

يتطلب القضاء المصري للحكم بمسؤولية الناقل، أن يصدر خطأ من جانبه، إلا أن المحاكم المصرية أظهرت ميلا إلى تسهيل عبء الإثبات على المصابين، في حوادث النقل، فاعتبرت الناقل ملزما باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة، لتأمين سلامة الركاب من الحوادث الناشئة، عن عدم مهارة الناقل، أو تلك التي تنشأ، عن وجود خلل في أداة النقل، [١] لذا سأتناول طبيعة المسئولية المدنية للناقل في المطلب الأول، ثم أركان المسئولية المدنية للناقل في المطلب الثاني، وأخيرا الآثار المترتبة على المسئولية المدنية للناقل في المطلب الثالث وذلك على النحو الآتي.

المطلب الأول

طبيعة المسئولية المدنية للناقل

في البداية يجدر بنا أن نشير إلى أن المشرع المصري كان قد حاول من جانبه أن يتدارك هذا النقص في عدم وضع قواعد خاصة تنظم نقل الأشخاص وتلك المحاولة كانت في مشروع تنقيح القانون المدني المصري حيث خصص أربع مواد ٩١٥: ٩١٨ (تحت عنوان: المرافق المتعلقة بالنقل البري – نقل الركاب – تنظيم مسؤولية الناقل في نقل الأشخاص)، ولكن تم حذف تلك المواد لأن حركة النقل في تطور مستمر من شأنه ألا تضمن لهذه الأحكام الثبات، وفي الحقيقة أن هذا التبرير لا يمنع من وضع قواعد تتعلق بنقل الأشخاص، لأن وجودها أضمن لحماية الركاب، وسندا لهم في الحصول على التعويض، وأن ترك ذلك للاجتهادات المختلفة، لا يخلو من أمور قد لا تكون في مصلحة الركاب،[٢] لذا التسأول الذي يطرح نفسه عند البحث في طبيعة المسئولية المدنية للناقل هو مدى انطباق قواعد المسئولية التقصيرية أو العقدية كأساس لمسئولية الناقل.

أولا: مدى انطباق قواعد المسئولية التقصيرية كأساس لمسئولية الناقل:

في الحقيقة يمكن تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية كأساس لمسئولية الناقل، والاكتفاء بمجرد حدوث ضرر للراكب، بالاستناد إلى المادة(١٧٨) من القانون المدني المصري، والخاصة بحراسة الأشياء؛ لأن هذه المادة تكفل للراكب المصاب حقه في التعويض دون الحاجة إلى إثبات خطأ الناقل ودون حاجة إلى الالتجاء إلى قواعد المسؤولية العقدية.

---

[١] د/ محمد أحمد المعداوي المرجع السابق ص ١٩٧٨.

[٢] مسئولية الناقل البري في نقل الأشخاص، لأنس بن محمد بن عبدالعزيز آل فريان، رسالة ماجستير في السياسة الشرعية مقدمه إلى المعهد العلى للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٣٣- ١٤٣٤هـ ص ١١٠.

فيكفي الاستناد إلى قيام قرينة قانونية على الناقل - حارس الشيء- بمجرد حدوث ضرر للراكب، وعدم إمكان دفع هذه القرينة إلا بإثبات السبب الأجنبي من قبل الناقل.

فهناك بعض الحالات لا يمكن أن تكون مسؤولية الناقل فيها الا تقصيرية، ومن ذلك إذا توفي الراكب بسبب حادث، فإن من حق ورثته، مطالبة الناقل بتعويض ما لحقهم من ضرر بسبب وفاة مورثهم، ولكن مطالبتهم تكون على أساس المسئولية التقصيرية.[١]

ثانيا: مدى انطباق قواعد المسئولية العقدية كأساس لمسئولية الناقل:

يبدو لي أن العلاقة بين الناقل والراكب يجب أن يحكمها العقد وحده، فإذا أخل الناقل بالتزامه العقدي لم يكن أمام الراكب سوى الرجوع عليه بدعوى المسؤولية العقدية، ولذلك فإن الناقل في هذه الحالة يسأل عن الأضرار التي تلحق بالراكب مسئولية تعاقدية؛ لأنها تنتج عن إخلاله بواجبه في تنفيذ التزامه في عقد النقل.

ويمكن الاستدلال على هذا الاتجاه بما يلي:[٢]

أولا : أن اتفاق الراكب مع الناقل على أن يصل به من مكان إلى مكان يقتضي أخذنا بحرفية الاتفاق أن يصل الناقل بالراكب إلى جهة الوصول بحالته أي غير ناقص عضوًا، ولا جثة هامدة.

ثانيًا : إذا كان هناك فارق بين نقل الأشياء ونقل الأشخاص فإن هذا الفارق ليس مانعا من إعمال القياس، فإذا كان الناقل يضمن البضاعة التي ينقلها، فمن باب أولى أن يلتزم بكفالة سلامة الراكب؛ لذلك وجب اعتبار مسؤولية الناقل عن الضرر الذي يلحق الراكب مسؤولية تعاقدية.

ثالثًا : القول بأن الناقل لا يسيطر على الركاب سيطرته على الأشياء، محل نظر أيضا، ذلك أن الناقل يتحكم في عدد الركاب وفي نزولهم وفي صعودهم وجلوسهم ووقوفهم وهو يفعل ذلك من أجل ضمان السلامة.

رابعا : لا يمكن الاستناد إلى قواعد المسئولية عن الأشياء، لأنها تشترط أن ينتج الضرر عن تدخل إيجابي للشيء – الآلة- ، فهي لا تسعف المضرور إذا لم يكن الضرر ناجما عن هذا التدخل، إضافة إلى قصرها على نطاق معين لا يشمل بعض الحالات التي يحدث بسببها ضرر للراكب.

---

[١] عقد النقل البري للأشخاص، تأليف بن زايد عبدالله، رسالة ماجستير مقدمه لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة بالجزائر عام ٢٠١٤م ص ٣٢.

[٢] مسئولية الناقل البري ص ١٠٨، ١٠٩.

المطلب الثاني

أركان المسئولية المدنية للناقل

لكل شيء ركن أو أركان تتكون منها ماهيته، بحيث إذا انتفى وجود أي ركن من تلك الأركان انتفت ماهية الشيء، ولذلك فإن للمسئولية الناجمة عن الإخلال بعقد النقل عبر التطبيقات الذكية أركاناً، فلا تنعقد مسئولية الناقل دون توافرها وهذه الأركان هي الخطأ والضرر الذي يلحق بالراكب وعلاقة السببية بينهما.

الفرع الأول

الخطأ

الخطأ في عقد النقل عبر التطبيقات الذكية هو تقصير في مسلك الناقل أو أحد تابعيه، لا يقع فيه شخص يقظ وجد في نفس الظروف التي أحاطت بالشخص المخطأ.[١]

ولذلك يمكن أن يشمل خطأ الناقل عدة صور أهمها:

الصورة الأولى: تقديم سيارة غير صالحة:

يُنشا عقد النقل عبر التطبيقات الذكية التزامات عدة على عاتق الناقل، منها ضمان العيوب الخفية التي تنشأ من تقديم سيارة غير صالحة،[٢] وهي العيوب التي لم تكن معلومة للراكب لو تفحصها بعناية الشخص العادي الأمر الذي يوجب ضمانها من قبل الناقل.[٣]

ويثور هنا تساؤل فيما إذا يمكن أن تصلح القواعد المنظمة لضمان العيوب الخفية لضمان سلامة الراكب؟ أي بعبارة أخرى هل يمكن لقواعد الضمان أن تحكم مسئولية الناقل ؟

---

(١) د/ أنور سلطان، الموجز في النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، طبعة عام ٢٠٠٥ دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية.، ص٣٢٣، د/ محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسئولية المدنية، الجزء الأول في ازدواج أو وحدة المسئولية، ومسألة الخيرة، طبعة عام ١٩٧٨م مطبعة جامعة القاهرة ص ١٨، د/ محمد حسين علي الشامي ركن الخطأ في المسئولية المدنية، طبعة عام ١٩٩٩م دار النهضة العربية ص ٣٥، الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٢ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩، مجلة المحاماة ملحق التشريعات ص ١٠٠.

(٢) بينت المادة (١٢٤٥-٢) من التقنين المدني الفرنسي المنتجات التي يمكن أن تنطبق عليها أحكام مسئولية المنتج عن فعل المنتجات المعيبة، بقولها: " كل مال منقول، حتى ولو اندمج في عقار بما في ذلك المنتجات المستخرجة من باطن الأرض، والناتجة عن تربية الماشية....." ولما كانت الأدوات المقدمة من الناقل تعد من قبيل المنقولات بطبيعة الحال، لذا فأنها تندرج تلقائيا ضمن هذه المنتجات التي يمكن أن تنطبق عليها أحكام هذه المسئولية.

(٣) د/محمد شكري سرور، مسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة، ص٤٤ طبعة عام١٩٨٣م دار الفكر العربي، د/ جابر محجوب علي، ضمان سلامة المستهلك من الأضرار الناشئة عن عيوب المنتجات الصناعية المبيعة، ص٢٠٧ مجلة الحقوق الكويتية، السنة العشرون، العدد الثالث، سبتمبير١٩٩٦.

لا شك أن التزام البائع بضمان العيوب الخفية يشترط فيه وفقا لما جاء بالمذكرة الإيضاحية بالمشروع التمهيدي للمادة (٤٤٧) من القانون المدني عدة أمور،[١] حيث يجب أن يكون العيب قديما أي يكون موجودا وقت العقد، وأن يكون مؤثرا، وأن يكون هذا العيب خفيا.[٢]

ولا شك أن مقدم خدمة النقل عبر التطبيقات الذكية ينبغي عليه التأكد من صلاحية الأدوات واختيار النوع الملائم منها، ومن ثم فإنه يسأل دائما عن العيوب التي تكون بها.[٣]

ولا شك أن التزام الناقل بضمان صيانة هذه الأدوات يؤدى إلى تحسين السمعة التجارية له، ويساعده على الاحتفاظ بعملائه وتشجيع عملاء جدد وبذلك تعظم حصيلة الأرباح.[٤]

ويقوم ضمان العيوب الخفية في القانون المدني الفرنسي عندما يتعرض أمن وسلامة المستخدم لهذه الأدوات للخطر، فالعيب هنا يقوم على فكرة نقص السلامة أو الأمان، ويظهر هذا الاختلاف بالرجوع لما نصت عليه الفقرة الأولى (١٢٤٥- ٣) من التقنين المدني الفرنسي.[٥]

فوفقا لأحكام القانون المدني الفرنسي يجوز للراكب أن يرجع عليهم وفقا لأحكام المسئولية الموضوعية المنصوص عليها في المادة (١٢٤٥-١٧)، دون حاجة للبحث عما إذا كانت دعواه بالرجوع عليهم تجد أساسها في المسئولية العقدية أم التقصيرية.[٦]

الصورة الثانية: خطأ استخدام البيانات الشخصية.

إن وضع تحديد للمسئول عن معالجة البيانات أمرا ضروريا من أجل معرفة الشخص الذي يجب عليه حماية البيانات الشخصية؛ ولقد نصت المادة (٢/د) من التوجيه الصادر في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥م بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بالبيانات الشخصية، وحرية تداول هذه البيانات؛ أن المسئول عن معالجة البيانات هو كل شخص

---

[١] مذكرة المشروع التمهيدي – مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني جـ ٤ ص ١١٠وما بعدها.

[٢] د/ سمير عبد السميع الأودن، ضمان العيوب الخفية التي تقع على عاتق البائع ومشيدي البناء المقاولين والمهندسين، ص ٦: ٨ طبعة عام ٢٠٠٠م مكتبة الإشعاع الفنية.

[٣] د/ محمد حسين منصور، المرجع السابق ص ١٠٧، د/ ممدوح محمد علي مبروك، الالتزام بصيانة الشئ المبيع، دراسة مقارنة، ص ٥٢، طبعة دار النهضة العربية- القاهرة، بدون سنة نشر.

[٤] د/ ممدوح محمد علي مبروك، المرجع السابق ص ٨.

[٥] Art. (١٢٤٥-٣) al. (١): "Un produit est défectueux au sens du présent titre lorsqu'il n'offre pas la sécurité à laquelle on peut légitimement s'attendre."

[٦] د/ حسن عبد الباسط جميعي، مسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة، دراسة مقارنة في ضوء تطور القضاء الفرنسي وصدور القانون الفرنسي بشأن مسئولية المنتج عن عيوب المبيع في ١٩ مايو ١٩٩٨، ص٢٤٠ طبعة عام ٢٠٠٠م دار النهضة العربية- القاهرة.

طبيعي أو معنوي أو سلطة عامة أو أي هيئة أخرى تحدد بمفردها أو بالاشتراك مع الآخرين أغراض ووسائل معالجة البيانات الشخصية.

وترتكز طبيعة معالجة البيانات الشخصية لمستخدمي شبكة الانترنت من خلال طريقتين، فإما أن تجمعها، وتحللها، وتستثمر فيها مباشرة، عبر بيعها، أو بيع نتائج هذه التحليلات، وإما أن تتيح حق الوصول إليها للأشخاص معنيين بها كشركات الدعاية أو الإعلان. (١)

حيث يتم استخدام البيانات من خلال تعقب وتتبع زيارات المستخدم لصفحات الويب على جميع مواقع الإنترنت، مما يسمح بإنشاء قاعدة بيانات لمستخدمي شبكة الإنترنت، وإرسالها إلى شركات الدعاية أو الإعلان، وبذلك يستطيع المعلن أن يتعرف على أذواق المستهلكين وآرائهم من أجل عرض منتجاته في وقت لاحق بما يتماشى مع اهتماماتهم. (٢)

وهذا ما يعرض البيانات الشخصية إلى خطر السرقة، ولقد حدث هذا بالفعل مع شركة أوبر حيث تم سرقة البيانات الشخصية لحولي ٥٧ مليون سائق ومستفيد من الخدمة في خرق أبقى مخفيًا لمدة عام، ولم يتم تنبيه المستخدمين بأن بياناتهم قد تم خرقها من شركة مقرها سان فرانسيسكو، وتضمنت الملفات المسروقة الأسماء وعناوين البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف المحمولة الخاصة بالركاب والسائقين، مما دفع أوبر لدفع مبلغ مليون دولار لتدمير تلك البيانات. (٣)

وكذلك فرضت اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات(٤) في ٣ يناير ٢٠١٤غرامة مالية قدرها ١٥٠ ألف يورو ضد شركة جوجل لرفضها الالتزام بما جاء في القانون الفرنسي من ضرورة احترام خصوصية البيانات، من خلال انتهاك شركة جوجل خصوصية مستخدمي الإنترنت عن طريق الرجوع إلى بياناتهم من أجل تقديم إعلانات تثير اهتماماتهم.

ولا شك أن غياب الأطر التشريعية والتنظيمية الملائمة للحق في الخصوصية، وزيادة الإمكانات التقنية الهائلة التي تتيحها تقنيات المعلومات والاتصالات من أهم الأسباب لزيادة تعرض تلك المعلومات للخطر، وبخاصة عندما تعتمد شركة أوبر

---

(١)د/ منى الأشقر جبور، د/ محمود جبور المرجع السابق ص١٤

(٢)د/ محمد أحمد المعداوي المرجع السابق ص ١٩٧٣، د/ منى الأشقر جبور، د/ محمود جبور المرجع السابق ص١٢

(٣) Uber admits covering up data hack that hit ٥٧m users and drivers http://www.france٢٤.com/en/٢٠١٧١١٢٢-uber-admits-covers-hacking-affecting-٥٧m-users-drivers

(٤) اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات: (CNIL) هي سلطة إدارية مستقلة فرنسية مسئولة عن التأكد من أن تكنولوجيا المعلومات موضوعة في خدمة المواطن و أنها لا تشكل ضررا لا لهوية الإنسان، أو حقوق الإنسان ولا في الخصوصية، أو الحريات الفردية والعامة. وتمارس مهامها وفقا للقانون رقم ٧٨-١٧ في ٦يناير ١٩٧٨ المعدل في ٦أغسطس ٢٠٠٤. ويكبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/

سياسات للتعامل مع البيانات واستخداماتها تختلف من دولة إلى أخرى، حيث تقوم بتجميع بيانات المستخدمين المتعلقة ببيانات موقعهم الجغرافي في بعض الدول العربية – مصر- بخلاف دول الاتحاد الأوروبي.

فبالرغم من الاعتراف من قبل العديد من الدول والقوانين بحماية الحق في الخصوصية، إلا أن البيانات الشخصية تبقى عرضة للاعتداء، ليس فقط نتيجة النقص التشريعي والتنظيمي، وإنما نتيجة للإمكانات التقنية الهائلة، والتي لا يمكن توقع مداها ولا قدرتها كتقنيات الرصد، وجمع البيانات، والتتبع، والمعالجة، والوصول بسرعة فائقة إلى عدد أكبر من الناس، في أماكن مختلفة من العالم. [١]

الفرع الثاني

الضرر

وقوع ضرر على الراكب بغض النظر عن حجمه، متى تحقق وتم إثباته تقوم المسئولية المدنية للناقل ويستدعي ذلك تعويض المضرور. [٢]

الضرر المادي في النقل عبر التطبيقات الذكية:

الأضرار المادية الناجمة عن النقل عبر التطبيقات الذكية كثيرة ومتنوعة، ولذلك يعد من قبيل الأضرار المادية المساس بحق من الحقوق التي يترتب عليها خسارة مالية، كأن تكون السيارة المقدمة من الناقل لا تتحرك بصورة جيدة مما ترتب عليه تفويت فرصة على الراكب، وكذلك الأضرار التي تنجم عن عيب يعترى الأدوات المقدمة من الناقل أو تحدث بسببها، وهذه قد تصيب أحد الركاب أو الغير، كأن يلقى الراكب حتفه جراء انفجار السيارة المقدمة من الناقل. [٣]

الضرر الأدبي في النقل عبر التطبيقات الذكية:

الضرر الأدبي في مجال المسئولية عن الإخلال بعقد النقل عبر التطبيقات الذكية يتمثل في الآلام الجسمانية أو النفسية التي يمكن أن يتعرض لها أحد الركاب نتيجة ما ينجم من خطأ من الطرف الآخر كأن يقوم بتشويه سمعته. [٤]

---

[١] د/ منى الأشقر جبور، د/ محمود جبور المرجع السابق ص ٣٢، ٣٣

[٢] الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠ مجموعة أحكام النقض الصادرة من الدائرة المدنية، المكتب الفني س ١٣ ص ٧١٦.

[٣] د/ جابر محجوب علي، المرجع السابق، ص٢١٨، ٢١٩.

[٤] يعرف الحق في السمعة بأنه: " المكانة التي يحتلها كل شخص في المجتمع، وما يتفرع عنها من حق أن يعامل على النحو الذي يتفق مع هذه المكانة"، وكذلك أيضا: " شعور كل شخص بكرامته الشخصية، وإحساسه بأنه يستحق من أفراد المجتمع معاملة واحتراما متفقين مع هذا الشعور". د/ عبد الله مبروك النجار الضرر الأدبي ومدى ضمانه في الفقه الإسلامي والقانون، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ - ١٩٩٠م دار النهضة العربية، فقرة ١٥٣ ص ١٦١.

ومن أمثلة ذلك الأضرار الأدبية التي يمكن أن تلحق الركاب بسبب عدم احترام الناقل خصوصية الركاب، فلا يمكنه الاستناد إلى أن أحد الركاب شخصية عامة مثلا، حتى يعتدي على حقه في صورته عن طريق نشرها بطريق غير ملائمة أو استغلالها لتحقيق أهداف تجارية دون موافقة منه.[١]

الفرع الثالث

علاقة السببية

لا يكفى لقيام المسئولية المدنية أن يكون هناك خطأ وضرر، بل يجب أن يكون الخطأ هو السبب في الضرر، أي أن تكون هناك علاقة سببية ما بين الخطأ والضرر، ولذلك إذا انعدم ركن السببية فلا مسئولية مدنية، فعلاقة السببية هي تلك الرابطة أو العلاقة المباشرة التي تقوم بين الخطأ الذي ارتكبه المسئول والضرر الذي أصاب المضرور.[٢]

ومن ثم لابد أن يكون الخطأ هو السبب الذي أدى إلى وقوع الضرر، فإذا قدم الناقل إلى الراكب أدوات غير صالحة للاستخدام فهذا خطأ منه، ولكن لابد أن يكون خطأ الناقل هو السبب المباشر في حدوث الضرر، فإذا لم يكن خطؤه هو السبب في حدوث الضرر فلا مجال للرجوع عليه بالتعويض، كأن يكون للمضرور دور فعال في حدوث الضرر ومن ذلك عدم التزام الناقل بتعليمات السلامة من ربط حزام الأمان.

والأصل أن الخطأ مفروضا في المسئولية العقدية، فلا يجب على الراكب أن يثبت جميع أركان المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر، بخلاف المسئولية التقصيرية التي يجب على المدعي إثبات جميع أركان المسئولية، وقد عبر الفقهاء عن ذلك بقولهم: :أن الخطأ يكون مفروضا في أحوال المسئولية العقدية أما في أحوال المسئولية التقصيرية فيجب إثباته".[٣]

وإذا انعقدت مسئولية الناقل، فإنه يستطيع أن يتخلص من تلك المسئولية وذلك بنفي الخطأ المنسوب إليه، وقد قضت محكمة النقض بأنه: "متي أثبت المضرور الخطأ والضرر وكان من شأن ذلك الخطأ أن يحدث عادة هذا الضرر، فإن القرينة على توافر

---

[١] د/ حسام الدين الاهوانى الحق في احترام الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية، دراسة مقارنة، ص ١٥٢ طبعة عام ١٩٧٨م دار النهضة العربية- القاهرة، أيضا د/ سعيد سليمان جبر، الحق في الصورة، ص ١١٩ طبعة عام ١٩٨٦م دار النهضة العربية- القاهرة.

[٢] والسببية ركن مستقل عن أركان المسئولية الأخرى فقد يقع الخطأ والضرر ولا توجد بينهما رابطة سببية، بأن يدس شخص لأخر سم وقبل أن يسري مفعول السم في الدم يقوم شخص ثالث بقتل الشخص المسموم بمسدس. د/السنهوري، الوسيط، المرجع السابق جـ١ فقرة ٥٨١ ص٨٧٣.

[٣] د/ سليمان مرقس، الوافي، المرجع السابق ص ٢١. الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٣ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٥ مجموعة أحكام النقض الصادرة من الدائرة المدنية، المكتب الفني س ٩ ص٤٤١.

علاقة السببية بينهما تقوم لصالح المضرور وللمسئول نقض هذه القرينة بإثبات أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه".[١]

المطلب الثالث

الجزاء المترتب على الإخلال بعقد النقل عبر التطبيقات الذكية

إذا لم يقم الناقل بتنفيذ التزامه في العقد فمن حق الراكب أن يطالب بالتنفيذ العيني، لأن عقد النقل دائما يتعلق بعمل وليس بشخص المدين.[٢]

وإذا لحق الراكب ضرر فمن حقه أيضا أن يحصل على التعويض عن الأضرار التي سببها عقد النقل، فالتعويض هو حق للمضرور في الحصول على ما يجبر الضرر الذي لحقه من جراء عدم التزام الناقل بالالتزامات المفروضة عليه.[٣]

والتعويض في عقد النقل عبر التطبيقات الذكية قد يكون عينياً وهذا لا خلاف فيه ولا صعوبات حيث يتم محو كل الضرر، أما إذا كان التعويض العيني مستحيلاً – كإصابة الراكب بضرر جسدي بسبب الأدوات المعيبة التي قدمها له الناقل – فان التعويض النقدي يكون واجباً.

ففي حالة إصابة الراكب بضرر جسدي بسبب الأدوات المعيبة التي قدمها له الناقل، فإن من حقه التعويض عن الأضرار التي سببتها العيوب الخفية للأدوات، وما يلاحظ على هذا النوع من الأضرار أنه ظهر نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، ورغم ذلك فالتعويض عنه لم ينظم بالشكل المطلوب، حيث يستلزم إثبات سوء النية،[٤] أي علم الناقل بوجود العيب الذي يعترى الأدوات، الأمر الذي يصعب معه إثبات ذلك.[٥]

وهذا ما جعل القضاء الفرنسي متجها إلى البحث عن وسائل تكفل للمتضرر من الأدوات المعيبة الحصول على التعويض الملائم دونما حاجة إلى تكليفه بعبء إثبات خطأ الناقل، بأن استند القضاء الفرنسي إلى الفقرة الأولى من المادة (١٢٤٢)، والتي لم تكن

---

[١] نقض مدني ١٩٦٩/١١/٢٨م مجموعة أحكام النقض السنة ١٩ رقم٢٢٠ ص ١٤٤٨. قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها إلا أن يشوب حكمها عيب في التسبيب. الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠ مجموعة أحكام النقض الصادرة من الدائرة المدنية، المكتب الفني س ١٦ ص ٦١٥.

[٢] د/ ممدوح محمد علي مبروك، الالتزام بصيانة الشئ المبيع، المرجع السابق ص ١٣٢.

[٣] د/ عبد المنعم فرج، مصادر الالتزام، طبعة عام ١٩٦٠م مصطفى ألبابي الحلبي وأولاده فقرة ٤٨١ ص ٥٢٠، د/ سليمان مرقس، المرجع السابق ص ٥٢٧.

[٤] فسوء النية يعد مخالفا للمبدأ القانوني العام الذي يقضى أن حسن النية مفترض وعلى من يدعى وجود سوء نية أن يقيم الدليل على ذلك وهذا ما تضمنته المادة (٢٢٦٨) مدني فرنسي.

[٥] د/ محمد شكري سرور، المرجع السابق، ص٤٨.

إلا تمهيدا لحالات المسئولية عن فعل الحيوان وتهدم البناء، لتمثل بذلك الخروج عن المبدأ العام بوجوب إثبات الخطأ حتى يمكن التعويض.[١]

لكن هذا الحال لم يستقم بسبب تجافي المنطق والقانون، لذلك حاول القضاء الفرنسي التوسع بالنصوص التي تنظم ضمان العيوب الخفية، فالناقل المحترف لمهنته يتحمل المسئولية عن عيوب الأدوات بصرف النظر فيما إذا كان يعلم أو لا يعلم بالعيوب التي تعتريها.[٢]

---

[١] د/ جابر محجوب علي، ضمان سلامة المستهلك، المرجع السابق، ص٣١٩، ٣٢٠، د/ محمد شكري سرور، المرجع السابق، ص٤٨، ٤٩.

[٢] د/ جابر محجوب علي، المرجع السابق، ص٣١٩، ٣٢٠.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

لقد توصلت من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

١- العلاقة التي تجمع بين شركة أوبر والسائق هي عقد عمل، لأن السائق عند اتصاله بتطبيق أوبر، يخضع لرابطة التبعية.

٢- لعقد النقل عبر التطبيقات الذكية خصوصية في العلاقة بين الناقل والعميل، ويترتب على تلك الخصوصية آثار أهمها أن ما يصدر من الناقل هو إيجاب وليس دعوة للتعاقد، لا يمكن تعديله بين الناقل والعميل، كما يتسم بأنه من قبيل عقود الإذعان.

٣- طبيعية العقد بين الراكب وشركة أوبر هو عقد مقاولة، فشركة أوبر تتعهد بأن تؤدي عملا وهو الالتزام بنقل شخص إلى مكان معين وفي وقت محدد، دون أن تخضع لرقابة أو إشراف الراكب، مقابل أجر يتعهد بمقتضاه الأخير.

٤- تلتزم شركة أوبر بتنفيذ ما تفق عليه عبر التطبيق، وتضمن سلامة الراكب، وحماية البيانات الشخصية للراكب، وجميعها التزامات بتحقيق نتيجة.

٥- العلاقة بين الناقل والراكب يحكمها العقد وحده، فإذا أخل الناقل بالتزامه يسأل عن الأضرار التي تلحق بالراكب طبقا لقواعد المسئولية التعاقدية؛ لأنها تنتج عن إخلاله بواجبه في تنفيذ التزامه في عقد النقل.

٦- إذا لم يقم الناقل بتنفيذ التزامه في العقد فمن حق الراكب أن يطالبه بالتنفيذ العيني، لأن عقد النقل دائما يتعلق بعمل وليس بشخص المدين، وإذا لحق الراكب ضرر فمن حقه أيضا أن يحصل على التعويض عن الأضرار التي سببها عقد النقل

ثانيا: التوصيات:

١- أوصى المشرع المصري بضرورة وضع قواعد تضمن حماية أكبر للسائقين والركاب، بما يسهم في استقرار الأوضاع بينهم، من خلال قواعد تضبط العلاقة بين السائق والراكب من خلال توحيد قواعد الدفع بأن تكون الكترونية.

٢- أن يكون للراكب خيار الرجوع عن التعاقد خلال مدة محددة قانوًنا، وإعادة إخطار الناقل برجوعه عن طلب الخدمة خلال تلك المدة .

٣- ضرورة وجود مركز فعلي لتلقي شكاوى الركاب، يخضع لرقابة وزارة النقل، ولا يقتصر الآمر على الشكاوى التليفونية.

المصادر والمراجع

المراجع الواردة في فقه القانون

١- د/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل،الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، الطبعة الأولى، الكويت ، جامعة الكويت،٢٠٠٣ .

٢- د/ أحمد محمد حسان، نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة، دراسة مقارنة، طبعة دار النهضة العربية عام ٢٠٠١م.

٣- د/ أنس بن محمد بن عبدالعزيز آل فريان مسئولية الناقل البري في نقل الأشخاص، ، رسالة ماجستير في السياسة الشرعية مقدمه إلى المعهد العلى للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٣٣- ١٤٣٤هـ.

٤- د/ أنور سلطان، الموجز في النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، طبعة عام ٢٠٠٥ دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية.

٥- د/ بن زايد عبدالله،عقد النقل البري للأشخاص، رسالة ماجستير مقدمه لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة بالجزائر عام ٢٠١٤م.

٦- د/ جابر محجوب علي، ضمان سلامة المستهلك من الأضرار الناشئة عن عيوب المنتجات الصناعية المبيعة، مجلة الحقوق الكويتية، السنة العشرون، العدد الثالث، سبتمبير١٩٩٦.

٧- د. جبالي أبو هشيمة كامل ، حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية ، بحث مقدم إلى مؤتمر العصر الرقمي وإشكالياته القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، في الفترة من ١٣ - ١٢ ابريل ٢٠١٦

٨- د/ حسام الدين الاهوانى الحق في احترام الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية، دراسة مقارنة، طبعة عام ١٩٧٨م دار النهضة العربية- القاهرة.

٩- د/ حسن عبد الباسط جميعي، مسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة، دراسة مقارنة في ضوء تطور القضاء الفرنسي وصدور القانون الفرنسي بشأن مسئولية المنتج عن عيوب المبيع في ١٩ مايو ١٩٩٨، طبعة عام ٢٠٠٠م دار النهضة العربية- القاهرة.

١٠- د/ خالد جمال أحمد حسن، الالتزام بالإعلام قبل التعاقد، دار النهضة العربية القاهرة عام ١٩٩٦.

١١- د. زياد خليفة العنزي ، المسئولية القانونية عن طرد عضو من المجموعة فى مواقع التواصل الاجتماعي فى التشريع الأردني ، مجلة علوم الشريعة والقانون ، المجلد ٤٥ ، العدد الثاني ، ٢٠١٨.

١٢- د/ سعيد سليمان جبر، الحق في الصورة، طبعة عام ١٩٨٦م دار النهضة العربية- القاهرة.

١٣- د/ سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، نظرية العقد، المجلد الأول الجزء الثاني، الطبعة الرابعة القاهرة عام ١٩٨٧م.

١٤- د/ سمير عبد السميع الأودن، ضمان العيوب الخفية التي تقع على عاتق البائع ومشيدي البناء المقاولين والمهندسين، ص ٦: ٨ طبعة عام ٢٠٠٠م مكتبة الإشعاع الفنية.

١٥- د/ عبدالرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية.

١٦- د/ عبد القادر أقصاصي، الالتزام بضمان السلامة في العقود، ص ٢٤٣: ٢٤٧ طبعة عام ٢٠١٠م دار الفكر الجامعي- الإسكندرية.

١٧- د/ عبد المنعم فرج، مصادر الالتزام، طبعة عام ١٩٦٠م مصطفى ألبابي الحلبي وأولاده.

١٨- د/ علي حسن يونس، عقد النقل، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥ .

١٩- د/ عبدالله مبروك النجار، الضرر الأدبي ومدى ضمانه في الفقه الإسلامي والقانون، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ - ١٩٩٠م دار النهضة العربية.

٢٠- د/عقوني محمد، الإيجاب و القبول في العقد الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد السابع.

٢١- د/ عمر خالد زريقات، عقود التجارة الالكترونية عقد البيع عبر الانترنت دراسة تحليلية، دار الحامد- عمان ،الطبعة .الأولى،٢٠٠٧

٢٢- د/ محمد نصر الدين منصور، عقد البيع في القانون المدني، دار الثقافة الجامعية القاهرة عام ١٩٩٨م.

٢٣- د/ ممدوح محمد مبروك، أحكام العلم بالمبيع وتطبيقاته في ضوء تقدم وسائل التكنولوجيا المعاصرة، دار لمكتب الفني للإصدارات القانونية القاهرة عام ١٩٩٩م.

٢٤- د/ مندي عبد الله حجازي , التعبير عن الإرادة عن طريق الانترنيت واثبات التعاقد الالكتروني , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية ٢٠١٠.

٢٥- مجموعة أحكام النقض الصادرة من الدائرة المدنية، المكتب الفني

٢٦- د/ محمد أحمد المعداوي، حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، دراسة مقارنة ، كلية الحقوق جامعة بنها العدد الثالث والثلاثون الجزء الرابع.

٢٧- د/ محمد حسين علي الشامي، ركن الخطأ في المسئولية المدنية، طبعة عام ١٩٩٩م دار النهضة العربية.

٢٨- د/ محمد لبيب شنب شرح أحكام عقد المقاولة، طبعة عام ١٩٦٢م دار النهضة العربية- القاهرة.

٢٩- د/محمد شكري سرور، مسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة، طبعة عام١٩٨٣م دار الفكر العربي.

٣٠- مذكرة المشروع التمهيدي – مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني.

٣١- د/ محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسئولية المدنية، الجزء الأول في ازدواج أو وحدة المسئولية، ومسألة الخيرة، طبعة عام ١٩٧٨م مطبعة جامعة القاهرة.

٣٢- د/ مصطفي أحمد عبد الجواد حجازي، المسئولية المدنية للصحفي عن انتهاك حرمة الحياة الخاصة، طبعة دار النهضة العربية / القاهرة عام ٢٠٠٤م.

٣٣- د/ ممدوح محمد علي مبروك، الالتزام بصيانة الشئ المبيع، دراسة مقارنة، طبعة دار النهضة العربية- القاهرة، بدون سنة نشر.

٣٤- د/ منى الأشقر جبور، د/ محمود جبور، البيانات الشخصية والقوانين العربية، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، الطبعة الأولى بيروت – لبنان ٢٠١٨ .

المراجع الواردة في الفقه الإسلامي.

١- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، طبعة دار الفكر.

٢- د/ عبد العزيز فرج، التعاقد بالوسائل المعاصرة دراسة فقهية مقارنة، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١.

المراجع الأجنبية

١- Avis du Comité économique et social européen sur: « L'impact des réseaux de socialisation et leur interaction dans le domaine du citoyen /consommateur » du Journal officiel de l'Union européenne: ١٨ mai ٢٠١٠, n°: C ١٢٨

٢- Marc THEWES," De la distinction entre obligations de moyens et obligations de résultat: pile ou face?" ٥ juin ٢٠١١. . http://www.jtl.lu.

٣- Tom Hutchison, **Web Marketing for the Music Business** (USA: Elsevier ٢٠٠٨. " web sites that allow members to construct a public or semipublic profile and formally articulate their relationship to other users in a way that is visible to anyone who can access their file".